ضغط إلكتروني على جاستن بيبر لإلغاء حفله في السعودية

ص16

سعيد شنقريحة

جنرال الميدان يتحول إلى حاكم غير معلن للجزائر

ص12

الإمارات تعطي العالم درسا في التعامل مع التغيرات المناخية

ص7

العرب

www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

السبت 2021/11/27

22 ربيع الثاني 1443

السنة 44 العدد 12253

Saturday 27/11/2021

44th Year, Issue 12253

لم تمر على أردوغان أيام أسوأ

الأزمة الاقتصادية تهدد مستقبل الرئيس التركي وحزب العدالة والتنمية

أنقرة – يعيش الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أياما صعبة في ظل أزمة اقتصادية حادة تعيشها البلاد مع استمرار تهاوي الليرة إلى أدنى مستوياتها واستمراره بالتمسك بتخفيض الفائدة غير عابئ بالظروف الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الأتراك بسبب سياساته الاقتصادية التي لا تحتكم إلى أيّ منطق.

ورغم أن أردوغان يتمسك بنظرية المؤامرة وتحميل أزمة الليرة لـ"أياد خارجية"، ويعد بحرب "معركة استقلال" جديدة، إلا أن ما يهم الأتراك هو النتيجة، وهي التي تحدد النجاح من الفشل، حيث قاد ارتفاع التضخم إلى حدود 20 في المئة إلى زيادة الأسعار. كما ارتفعت البطالة إلى 14 في المئة، بالإضافة إلى اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

ويقول مراقبون إنّ الرئيس التركي الذي استمر في السلطة لأكثر من عشرين عاما خسر الورقة التي ساهمت في صعوده، وهي المكاسب الاقتصادية، وإنّ سياسته خلال السنوات الأخيرة قد هدمت كل دعم قد يأتيه من المواطنين العاديين أو من رجال الأعمال الذين باتوا أكثر المتضررين من سياسة تراكم العداوات ووضعت أمامهم عراقيل في تركيا كما في المحيط الإقليمي سواء في أوروبا أو في المنطقة العربية، وخاصة في دول الخليج.

وانضم رجال الاقتصاد والمال، الذين بقوا يراقبون الوضع لسنوات لاختبار قدرة حكومة حزب العدالة والتنمية على إصلاح الاقتصاد وفتح مجالات جديدة أمامه، إلى المعارضة الواسعة التي تطالب بالتغيير، خاصة بعد أن فشلت وعود أردوغان التي هدفت إلى تبرير مغامراته الخارجية في ليبيا وشرق المتوسط بجلب فرص الاستثمارات والمشاريع لرجال الأعمال الأتراك.

وتوفر الأزمة الاقتصادية الحادة مبررا قويا لأحزاب المعارضة من أجل الضغط نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة وعدم انتظار الانتخابات العامة المقررة في 2023. وينتظر أن تلاقي هذه الدعوة دعما واسعا لدى الطبقة السياسية والمجتمع المدني وغالبية الشارع التركي، على أمل ربح الوقت من أجل إجراء إصلاحات عاجلة تعيد التوازن للاقتصاد التركي وتخفف من تأثيرات الأزمة على الفئات الضعيفة.

سليم كورو

أردوغان سيستخدم القوة إذا خرجت أعداد أكبر إلى الشوارع

الأزمات تحاصر أردوغان

وقد تعمد المعارضة إلى الضغط من خلال النزول إلى الشارع في مظاهرات كبيرة تطالب بالتغيير، مستفيدة من الارتباك الحكومي بسبب أزمة الليرة. لكن خبراء يحذرون من أن أردوغان قد يرد بعنف أكبر على استفزاز المعارضة.

وقال سليم كورو المحلل بمركز أبحاث السياسة الاقتصادية التركية تيباف ومقره أنقرة إن أردوغان سيستخدم القوة إذا خرجت أعداد أكبر إلى الشوارع. وتابع "مؤيدوه أقلية الآن، وهم يفقدون قوتهم وسوف يخافون الاحتجاجات أكثر فأكثر".

ولا يستبعد سياسيون أتراك أن يقود استمرار أردوغان في أسلوبه المتشدد تجاه الأزمة الاقتصادية إلى اهتزاز الائتلاف الحالي بين العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية الذي يرأسه دولت بهجتلي، متوقعين انسحاب الحزب الأخير من التحالف للحيلولة دون تحميله مسؤولية فشل سياسات أردوغان ومعاقبته شعبيا كما حصل في الانتخابات البلدية، وفي أكبر المدن التركية.

ويشير محللون سياسيون أتراك إلى أن عدم الرضا عن سياسات أردوغان امتد إلى مراكز النفوذ القوية داخل الدولة العميقة، وأن قيادات في الجيش لم تعد راضية عن التدخلات الخارجية للمؤسسة العسكرية، وتعتبر أن التدخل في أذربيجان أو ليبيا لم يجلب أيّ مكاسب لتركيا، وعلى العكس فهو يرفع من منسوب المخاطر الأمنية ويوتر العلاقات الإقليمية والدولية للبلاد في الوقت الذي تحتاج فيه إلى المزيد من الشراكة للخروج من الأزمة.

ويلفت هؤلاء إلى أن المؤسسة العسكرية أو الجهاز الأمني قد يضطران إلى سحب الثقة من التحالف الحاكم، وينضمان إلى صفوف المعارضة في الدعوة إلى الانتخابات المبكرة التي لن تكون نتائجها كما يأمل أردوغان، خاصة في ظل حالة العداء المستحكم بينه وبين وسائل الإعلام المختلفة بعد سياسة التضييق والإغلاق ضدها واعتقال الصحافيين وحبسهم.

لكن الضربة القوية التي يمكن أن يتلقاها أردوغان ستكون من حزب العدالة والتنمية وسط تزايد التقارير عن غضب داخلي من أداء رئيس الحزب الذي يتهم بأنه خاض معاركه الشخصية والعائلية على حساب سمعة الحزب الذي تراجعت شعبيته وينتظر أن يتعرض إلى نكسة جديدة أقوى من نكسة الانتخابات المحلية وخسارة أهم مواقعه وأكبرها.

وتشير تقارير من محيط العدالة والتنمية إلى أن الحزب قد يشهد موجة جديدة من الاستقالات أسوة بالاستقالات السابقة التي قادت إلى خروج أسماء بارزة من وزراء ونواب وقيادين ميدانيين تركوا الحزب بسبب سيطرة أردوغان ومحيطه على القيادة وحلول الدكتاتورية مكان الديمقراطية الداخلية.

وما يزيد من الغضب في صفوف الحزب أن أخطاء السلطة القاتلة في الملف الاقتصادي ستقلل من فرص الأعضاء وخاصة القيادات المتوسطة والعليا في الفوز في أيّ انتخابات قادمة، لأجل ذلك سيفكر الكثيرون بالالتحاق بحزب رئيس الوزراء الأسبق والمنشق عن حزب العدالة والتنمية أحمد داود أوغلو، أو وزير الاقتصاد الأسبق علي باباجان.

وقال جان سيلجوكي مدير وكالة استطلاعات الرأي تركيا رابورو "قيادات الحزب لا ترغب في أن تكون عضوا في البرلمان عندما تغرق السفينة، خاصة إذا لم تكن في الدائرة المقربة".

إفشال خطة التمكين وراء غضب النهضة من إلغاء وزارة الحكم المحلي

تونس – أثار قرار الرئيس التونسي قيس سعيد إلغاء وزارة الحكم المحلي وإلحاق المحليات بوزارة الداخلية غضبا لدى حركة النهضة التي كانت تراهن على هذه الوزارة من أجل الاستمرار في خطتها لاختراق المجتمع تحت مظلة المجالس المنتخبة.

ووصف بيان لحركة النهضة الجمعة إلحاق مهام وزارة الحكم المحلي بوزارة الداخلية بأنه قرار خطير يمسّ الفصل السابع من الدستور الذي يؤسس للامركزية وتوسيع دائرة الحكم.

وحذّر البيان، الذي صدر باسم رئيس الحركة راشد الغنوشي، ممّا أسماه "القرار الخطير الذي اتخذه الرئيس بشطب وزارة الحكم المحلي وإلحاقها بوزارة الداخلية وما يعنيه من مصادرة للباب السابع من الدستور الذي حقّق أحد أهداف ثورة الحرية والكرامة، فكان قرار إلغاء الوزارة نكوصا إلى صور المركزة الشديدة للسلطة والاستبداد".

ولم يشر البيان إلى السبب الرئيسي الذي من أجله تعارض النهضة قرار ضم وزارة الحكم المحلي إلى وزارة الداخلية، لكنّ مراقبين يعتبرون أن النهضة منزعجة من القرار لأنه سينهي عمل المجالس البلدية، والتي مكنتها من السيطرة على محليات كثيرة في غياب منافسة متكافئة مع بقية الأحزاب وكذلك مع المستقلين.

ونجحت حركة النهضة في الفوز بإدارة بلديات كبرى مثل تونس العاصمة وصفاقس، ووضعت يدها على المشاريع التي تمس المواطن من قريب، كما أنها صارت تتحكم في ميزانية عدد كبير من البلديات، ولا يعرف في أيّ مجال تم صرف تلك الأموال ولا الطريقة التي صرفت بها، خاصة في ظل ضعف الرقابة المالية في الجهات كما في الإدارات المركزية.

ويشير المراقبون إلى أن فوز الحزب المنظم والذي يمتلك عناصر قوة مثل الأموال فتح أمامه الباب لدخول البلديات والتواصل مع الناس، والسيطرة على الخدمات التي تقدم لهم بشكل مباشر، وهو ما يتيح له فرصا للاستقطاب المريح وزيادة عدد الأنصار والتهيؤ لتحقيق مكاسب في أيّ انتخابات قادمة، واختراق مختلف المؤسسات المحلية والجهوية.

وتساءلت مجموعة من المنظمات في بيان لها الجمعة عن "سبب حذف وزارة الشؤون المحلية وإحالة مشمولاتها وإلحاق هياكلها بوزارة الداخلية، وما إذا كانت هذه الخطوة تمهد لقبر مسار اللامركزية وعدم دفعه إلى التقدم من خلال استكمال مختلف مكوناته".

وسبق أن أطلقت حركة النهضة تحذيرات من لجوء الرئيس قيس سعيد إلى هذه الخطوة وسعت لتحشيد ردود فعل بقية الأحزاب، ما يظهر الأهمية التي توليها للمؤسسات المحلية.

وفي الأول من نوفمبر الجاري لفت بيان لمجلس شورى حركة النهضة إلى "خطورة استهداف الحكم المحلي والمجالس البلدية المنتخبة باتجاه تعويضها بنيابات خصوصية موالية للرئيس (سعيد)، وذلك من خلال حذف وزارة الحكم المحلي والهجوم المتكرر على العديد من البلديات من قبل تنسيقيات مجهولة الهوية وهو ما سيؤثر سلبا على حياة المواطنين والخدمات البيئية والإدارية والصحية المقدمة لهم".

وقبل ذلك، كان الغنوشي نفسه قد قال إنه لا يمكن السماح بإلغاء وزارة الحكم المحلي وإلحاقها بوزارة الداخلية معتبرا أن ذلك "سيعيد البلاد إلى الوراء بعد أن عزز الباب السابع من الدستور مكانة الحكم المحلي".

حل الوزارة يفوّت على النهضة فرص الاستقطاب المريح وزيادة عدد الأنصار والتهيؤ لتحقيق مكاسب في أي انتخابات قادمة

وسبق أن حذرت شخصيات تونسية، سياسية أو من المجتمع المدني، من خطورة سيطرة حزب واحد على المجالس المحلية وتوجيهها لخدمة أجنداته الحزبية، معتبرة أن الفراغ السياسي على المستوى المحلي يمكن أن يتيح له سيطرة تامة على حياة الناس ومصالحهم، ويوفر له ذلك فرصة لشراء الولاءات الشخصية أو العشائرية التي عادت إلى الواجهة بعد الانتخابات الأخيرة ونجحت حركة النهضة في توظيفها لفائدتها.

وكانت الأستاذة الجامعية رجاء بن سلامة، مديرة المكتبة الوطنية التونسية، قد حذرت في تغريدة نشرتها في صفحتها الرسمية على شبكة التواصل الاجتماعي فيسبوك، من مغبة عودة الإسلام السياسي وأسلمة المجتمع عبر نافذة الانتخابات البلدية.

ولاحظ متابعون للشأن التونسي أن تسييس المجالس المحلية قد حولها إلى ملعب للصراع الحزبي وأنساها دورها الرئيسي وهو تقديم الخدمات للناس، وتمثيل الدولة وتنفيذ برامجها. وقاد الصراع إلى حل أكثر من 30 مجلسا بلديا وفرض إعادة الانتخابات في أكثر من منطقة، ما حمّل الحكومة أعباء إضافية.

نوبل للسلام أم للحرب: آبي أحمد يقود المعارك ضد جبهة تيغراي

أديس أبابا – أثار قرار رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد بالذهاب إلى الجبهة وقيادة العمليات العسكرية ضد جبهة تيغراي تساؤلات بشأن جائزة نوبل للسلام التي حصل عليها في 2019، هل كانت مكافأة له على جهود السلام، أم أنها أعطته الضوء الأخضر لخوض الحرب.

ووصفت أوساط سياسية إثيوبية مشاركة آبي أحمد في الجبهة بأنها هروب من الجبهة الحقيقية التي انتخبه الإثيوبيون لأجلها، وهي الجبهة السياسية التي كان من أبرز عناوينها تحقيق السلام في البلاد، وإقامة حوار بين ممثلي مختلف العرقيات وقطع الطريق أمام عودة الحرب الأهلية التي عرفتها البلاد في سبعينات وثمانينات القرن الماضي.

وترك رئيس الوزراء الإثيوبي منصبه وفوض نائبه للقيام بمهامه وذهب إلى الجبهة وظهر وهو يرتدي البدلة العسكرية.

ورفض آبي محاولات مختلفة لوقف الحرب كانت من أهمها المساعي التي قادها وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن.

وتوعد آبي أحمد الجمعة "بدفن العدو" في رسالة قالت وسائل إعلام رسمية إنها الأولى له من جبهة القتال، في وقت حذرت الأمم المتحدة من أن النزاع المسلح المستمر منذ عام جعل أكثر من مليون شخص بحاجة إلى مساعدات غذائية.

وذكرت وسائل إعلام رسمية الأربعاء أن آبي العسكري السابق الذي كان مكلفا باتصالات اللاسلكي قبل ترقيته لرتبة لفتنانت كولونيل، وصل إلى خطوط الجبهة لقيادة هجوم مضاد على المتمردين، بعد أن سلم مهامه الاعتيادية لنائبه.

وفي مقابلة مع هيئة إذاعة أوروميا الجمعة، قال الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 2019 إنه واثق بالنصر على "جبهة تحرير شعب تيغراي" المتمردة.

وأضاف "إلى أن ندفن العدو ... إلى أن يتأكد استقلال إثيوبيا، لن نعود عن المسار. ما نريد رؤيته هو إثيوبيا صامدة فيما نحن نموت".

وأكد أن الجيش يسيطر على كاساغيتا ويعتزم استعادة السيطرة على منطقة شيفرا وبلدة بوركا في إقليم عفر، المحاذي لإقليم تيغراي معقل جبهة تحرير شعب تيغراي.

وقال "ليس لدى العدو القدرة للتنافس معنا، سوف ننتصر".

وبُثت المقابلة قبل ساعات على إعلان الحكومة عن قواعد جديدة تحظر نشر مستجدات المعارك التي لم تعلنها قنوات رسمية، في خطوة قد تحمل عقوبات بحق صحافيين.

مرسوم إثيوبي يمنع مختلف وسائل الإعلام من نقل تغطيات لا تتماشى مع ما تعلنه البيانات الرسمية للجيش

وينص المرسوم الجديد الذي صدر في ساعة متأخرة الخميس على أنه "يُمنع في أي منظومة اتصال نشر أي مستجدات حول المجريات العسكرية أو ساحة المعركة"، وهو ما يعني أن الحكومة ترفض أي تغطية محايدة يمكن أن تكشف عن معطيات لا تتماشى مع ما تعلنه البيانات الرسمية للجيش.

ويضيف المرسوم "سوف تتخذ القوات الأمنية كل التدابير الضرورية بحق من يُعتبر أنه خالف" الأوامر، وذلك في تحذير محتمل إلى وسائل إعلام وحسابات على مواقع التواصل الاجتماعي أوردت ما أعلنه المتمردون عن تحقيق مكاسب على الأرض.

ومنعت الحكومة أيضا المواطنين من "استخدام مختلف أنواع منصات وسائل الإعلام لدعم المجموعة الإرهابية بشكل مباشر أو غير مباشر" في إشارة إلى جيش تحرير شعب تيغراي، كما حذرت كل من يتجاهل المرسوم، بعواقب لم تحددها.

وحالة الطوارئ التي فرضت في الثاني من نوفمبر، تتيح للسلطات تجنيد "كل المواطنين الذين يمتلكون السلاح وهم في سن تسمح لهم بالقتال"، وتعليق صدور كل وسيلة إعلامية يُشتبه بأنها تقدّم "دعما معنويا مباشرا أو غير مباشر" لجبهة تحرير شعب تيغراي.

ليبيا 1 دينار – السعودية 2 ريال – مصر 3 جنيه مصري – موريتانيا 120 أوقية – تونس 900 مليم – المغرب 3 دراهم – الجزائر 7 دينارات – البحرين 200 فلس – اليمن 50 ريالا – الكويت 150 فلسا – الإمارات 2 درهم – عمان 200 بيزا – قطر 2 ريال – العراق 2000 دينار – الأردن 500 فلس – سوريا 150 ليرة – السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA $ 1 - UK £ 1